خطر الفساد الإداري على المجتمعات العربية !!

د. حامد شظا المرجان•

■ الفساد ينطوي على سلوك معين من الموظفين سواء في القطاع العام الذي يكثر فيه استغلال السلطة والنفوذ وموظفي القطاع الخاص الذين اصبحوا يشكلون أهمية لا تقل عن موظفي القطاع العام في زمن العولمة وسيادة القطاع الخاص في التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ويمكن تصنيف الفساد الى عدة اقسام منها الاقتصادي والاجتماعي ولكن اهمها الفساد الاداري والذي يختص بالخدمات العامة التي يتم تقديمها، حسب القوانين واللوائح وما ينتج عن ذلك من تعاملات ضمن القوانين واللوائح مثل استلام مبلغ مقابل أداء عمل يتوجب أداؤه بالقانون بينما يتم دفع مبلغ او خدمة ما من اجل الحصول على خدمات يحظر القانون على الموظف تقديمها والفساد يمكن حدوثه في جميع مستويات السلم الوظيفي من درجة مراسل في شركة كبيرة الى رئيس مجلس ادارتها والشواهد على ذلك كثيرة. فالمتابع لقضايا الفساد في العالم النامي تصيبه الدهشة عندما يسمع عن الارقام الخيالية التي يتم نهبها في هذه الدول، فعلى سبيل المثال رئيس مجلس ادارة شركة او مديرها العام قام باختلاس مبلغ وقدره مليون دولار او سهل لقريبه قرضاً بمبلغ ٢٠مليون دولار فهذا ما يحصل في القطاع الخاص اما ما يحصل في القطاع العام فنسمع عن اختلاسات تساوي الملايين من الدولارات أو حصول شخص ما على مناقصة بأربعين مليون دولار أو تم عقد صفقة تجارية لابن المسؤول الفلاني حصل منها على عمولة تساوي ملايين من الدولارات في الوقت الذي تساوي فيه الف دولار أو قام بتعيين قريب له مديراً عاماً لشركة كبرى يتقاضى راتباً وقدره مائة الف دولار أو تشكيل مجلس ادارة لشركة عامة مساهمة من اقارب واصحاب ليست لديهم المؤهلات والدراية بإدارة مثل هذه الشركة فيؤدي الى نهاية الشركة واعلان افلاسها.

جميع هذه الممارسات سواء كانت كبيرة او صغيرة تؤثر في الامن الاقتصادي لكثير من الدول في العالم النامي وانما يتعدى تأثيرها الاقتصاد العالمي احيانا. فالمجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي جميعها اصبحت شديدة القلق من الفساد الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة كذلك خاصة بعد ظهور عدد من الفضائح والمخالفات في شركات دولية كبيرة.

صحيح ان المؤسسات الدولية اصبحت تضع شروطاً لمنح قروضها التي تصل في بعض الاحيان الى قدر من الوصاية الاقتصادية والمطالبة بإصلاحات او خطوات محددة في بعض الدول النامية هذا ما يحصل في كثير من المؤتمرات الدولية التي تناقش موضوع الديون وبالرغم من هذا لا تزال بعض دول العالم النامي تطالب بالمزيد من الديون وأخرى بإلغاء الديون عليها متجاهلة بأن هذه الديون هي أموال دافعي الضرائب في بلدان العالم الاول وبالتالي لا يمكن الحصول على قروض دولية لأجل مشروع انمائي معين يتم نهبه من قبل مجموعة وتحويله الى بنوك سويسرا وادعاء ان المشروع فاشل لأسباب فنية والمحاولة للحصول على غيره لا شك ان هناك اشخاصاً ومؤسسات دولية تستفيد من القروض التي تعطى للعالم الثالث مقابل عمولة.

صحيح ان هناك ضمانات تطلب من البنوك الدولية ولكن الديون في الاخير تتحملها الدولة وليس الاشخاص.

اذاً ماهي اسباب الفساد ولماذا تكثر ممارسات الفساد في دول العالم النامي، تقول الدراسة التي اعدتها منظمة الثقافة الدولية في برلين ان الفساد عادة نتيجة للخصائص التي تتميز بها مؤسسات الدولة التي يحدث فيها ذلك بالاضافة الى السلوك الاجتماعي تجاه العملية السياسية. فالخواص المؤسساتية التي تعمل على تشجيع الفساد تتضمن سلطات متسعة تؤدي الى توفير فرص كبيرة للفساد فالحد الادنى من المساءلة من شأنه تقليل السلوك الفاسد تماماً كما أن إساءة استخدام الحوافز في العمل تعمل على تشجيع الخدمة الذاتية عوضاً عن الخدمة العامة وعلى الصعيد نفسه فإن السلوكيات الاجتماعية التي تعمل على تعزيز وتشجيع روح الفساد يمكن ان تندرج تحتها امور عديدة مثل تغليب الولاءات الشخصية فوق الاهداف والمصالح الوطنية وشرعية القانون.

ان الفساد يعمل على تلويث البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات النامية فعلى سبيل المثال اذا اخذنا القطاع الخاص كمثال نرى الكثير من المسؤولين أو أصحاب هذه المؤسسات يجنون الارباح الكثيرة والسريعة في ظروف ينعدم فيها الحد الادنى من المصداقية أو إحباط الاستثمار والاقتصاد الداخلي وتدهوره في كثير من بلدان العالم النامي، حتى نظام الخصخصة الذي قصد منه القضاء على هذه الظاهرة لم ينج هو الاخر منها. اما في الدول النامية ذات الاقتصاد المتواضع فالمصيبة اعظم حتى يتوجب على المواطنين دفع ضرائب باهظة بالاضافة الى تقديم رشاوى تساعد على تخليص معاملة بسيطة مثل الحصول على رخصة قيادة او جواز سفر او شهادة ميلاد وهذا يعني الدفع اكثر من مرة قبل المواطن البسيط مقابل نفس الخدمة.

اما الامثلة الاخرى للفساد فتتمثل في نهب الاموال العامة مما ادى الى التدهور الاقتصادي لكثير من الدول النامية. لا شك ان هناك دولاً في العالم النامي بدأت في تنفيذ القوانين لمحاربة الفساد من خلال وضع الآليات المناسبة التي تساعد على معرفة بؤر الفساد والمحافظة على استقلالية النظام القضائي والتأكد ان الاجراءات القانونية تتضمن المواد الخاصة بالفساد مع وجود صحافة حرة تؤدي دورها كحارس أمين على مصالح المواطن والتوعية بحقوقه ومسؤولياته. كما تم تطوير المعايير الاخلاقية بتشجيع الحوافز لدى المواطنين ودفع الرواتب التي تؤمن المعيشة المناسبة مع الاهتمام بمنح المكافآت مقابل الاداء الجيد والبعد عن الولاءات الشخصية والمحاباة وقامت هذه الدول بتطوير وترقية الاصلاحات التشريعية والقضائية وذلك بجعل القضاء مستقلاً عن الاجهزة التنفيذية وفعل الاجراءات الخاصة بتعيين وتكليف وإعفاء القضاة كما تمت الاستعانة بالوسائل الاعلامية المختلفة والقيام بحلقات عمل وتطوير البرامج الخاصة بالمناهج الدراسية ان هذا الاتجاه جيد وسيحد من هذه الظاهرة ولكن الاصلاح الشامل اصبح ضرورياً إذا ارادت هذه الدول أن تلحق بركب بالعالم المتطور .

* كاتب عربي

مشاهد يومية

علي

عبدالرحمن بجاش

■ ،، «علي» طالب في الاعدادية أما في أي مدرسة فلا يهم الأمر، أو في أي فصل.. أيضاً غير مهم..

المهم أن علياً الطالب الهادئ يجتهد في تحصيل العلم يحاول بكل ما يستطيع ألا يترك فرصة إلا ويمسك بتلابيبها للحصول على تقدير أفضل وعلم بلا حدود..

محمد وجد نفسه وسط مجموعة من أقرانه الذين لا يحسبون للوقت حساباً فيظلون يزعجون زملاءهم ومدرسيهم،..

ذات صباح قلبوا ظهر المجن فأحالوا الفصل إلى فصل للمشاغبين ،أتى المدرس سأل عن سبب الفوضى؟ وجه السؤال لمحمد. أجاب بصدق: هو فلان..

لم يدرك علي أنه ارتكب ما لم يكن في حسبانه إلا حين سمع طرقات قوية على باب منزله صباح اليوم التالي ليفاجأ بذلك الزميل ومعه شلة من خمسة أفراد يحملون المسدسات ،صعق علي حين خاطبه الزميل «الفوضوي» قائلاً: إذا لم تذهب إلى المدرسة وتقول أنك كاذب ستتحمل المسئولية في نفس اللحظة التي كان يشير إلى مسدسات أقرانه..

لم يدر علي ماذا يفعل، حاول بالمنطق بالعقل أن يتفاهم مع زملائه، لكن اللغة كانت متباينة، علي الآن لا يدري ماذا يفعل، وحتى لا نظلم ولي أمر الطرف الآخر فقد لا يكون عالماً بالأمر،، لكن المدرسة بعد أن علمت.. لماذا لم تتخذ اجراءاتها؟

أخشى القول أن أمثال هؤلاء يخيفون حتى مدراء المدارس... والسؤال: هل نظل جميعاً نتفرج؟!

bagash321@maktoob.com

بين الفوضى والفضاء الإعلامي

عبد العزيز الهياجم

■.. صادف أمس الثالث من مايو اليوم العالمي لحرية الصحافة وهي مناسبة تقتبس أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة والإعلام في توجيه الرأي العام العالمي وتبصيره بما في القرية الكونية وفي كشف الحقائق وإجبار رجال السياسة على مخافة العيون والألسن التي لا تمهل ولا تمهل.

فأحد أركان المجتمع الديمقراطي الحقيقي هي حرية الصحافة والرأي والتعبير وأهم شروط قيام إصلاحات سياسية وديمقراطية في أي بلد هي وجود إعلام حر وشفاف.

وكم نتمنى أن تكون تجربتنا في مجال حرية الصحافة قد تعززت وترسخت بفضل السنوات الأربع عشرة الماضية من الممارسة ووصلت إلى مستوى من النضج يمكننا من الانخراط بقوة في صف المطالبين بتوسيع هامش التعددية في المجال الإعلامي من الصحافة المقروءة إلى الصحافة المسموعة والمرئية.

فإذا كان مبرر الإنتشار الساحق للمطبوعات الصحفية بعد تحقيق الوحدة والرقم المذهل الذي تجاوز مائة وأربعين صحيفة كان عامل الكبت الحرمان الذي أدى إلى انفجار صحافي وتناسل بعد عقم ودون تنظيم جعل المواليد كُثر ولكنهم هزل ويعانون من سوء التغذية المهنية المادية.

فقد كان الأمل أن يكون البقاء للأصلح والأقدر على المنافسة وليس البقاء للأقدر على الإمساك بناصية المعلنين المزيفين في الأفراح والأتراح.

وبتالي فإنه إذا لم تتنقل صحافتنا إلى الإطار المؤسسي المتمثل في وجود مؤسسات صحافية رسمية وأهلية وحزبية تعد بالأصابع ولكنها قوية وتملك القدرة على تقدم مطبوعات صحفية حقيقة وليس مجرد نشرات .. وإذا لم ينتقل المضمون الصحفي من مجرد المناكفات الحزبية أو الابتزاز الرخيص والهابط إلى مضمون صحافة وإعلام الشجعان الذي يتملك الجرأة على كشف الحقائق عندما يمتلك الأدلة والبراهين ويمتلك الحكمة ليقول للمحسن أحسنت تماماً مثلما مطلوب أن نقول للمسيء أسأت .. فإذا لم تحدث هذه النقلة فإننا تكون قد أفرغنا " حرية الصحافة " من مضمونها الحقيقي وبالتالي لا يمكن أن تحاجج الجهات الرسمية التي لازالت تتخوف من فتح الباب على مصراعيه للإعلام المسموع والمرئي خوفاً من الانعكاسات الخطيرة التي قد تنجم عن انتشار قنوات فضائية وإذاعات خاصة بنفس العقلية التي أفرزت واقع صحافي مقروء كما هو حاصل وملموس.

الشباب والتقنية

محمد علي خالد

■ لاشك أن الشباب في أي بلد سواء كان متقدماً أو ناميا أو متحضراً أو آخذاً في التحضر .. غنياً أم فقيراً يعتبر الثروة الوطنية لهذا البلد وعماده الأساسية في تسيير دفة التقدم وإنجاز ما هو ضروري وأساسي لمتطلبات الحياة الكريمة لشعب هذا البلد فالشباب هم عماد الأمة وعلى عاتقهم تقع مسؤولية الدفاع عن تراب الوطن ضد التمربصين به من الخارج كما أن الشباب تقع على كاهله مهمة تطوير بلاده وجعلها تسير في ركب الحضارة العالمية بما ينفذ من مشروعات بناءة يخطط لها ذوو الخبرة بالحياة أولو الأمر القائمون على مقدرات البلاد.

ومن هنا كان لزاما على كل دولة وأمة تسارع إلى تأهيل شبابها لأفضل الإمكانات المتاحة للرقي بمستواهم الفكري والعقلي والنفسي وبالتالي الرقي العلمي الذي يجعل الشباب على درجة من العلم والخلق الكريم بما يمكنه من أداء عمله على الوجه الأكمل واضعاً مرضاه الله نصب عينيه ومحققاً لمجتمعه أعلى درجات الاستفادة المرجوة منه كعضو عامل في مجتمعه وبين أقرانه.

ولقد خطت الدول المتقدمة خطوات وثابة في سبيل استحداث الطرق والاساليب والتقنيات التي تجعل تأهيل الشباب أمرا بالغ الأهمية ومن بين التقنيات الحديثة في تأهيل الشباب على سبيل المثال لا الحصر ذلك النمط الحديث للتعليم عن بعد وذلك لتمكين كل من يريد التعلم والحصول على مؤهل دراسي بطريقة غير تقليدية بأن يقوم بالاشتراك لدى القائمين على هذا الأمر ومتابعة المحاضرات وما يتعلق بها عن طريق جهاز الحاسب في منزله والمتصل بشبكة المعلومات الدولية وتلقي المعلومات وأداء الاختبارات والحصول على شهادة إتمامه للدراسة لمستوى بعينه دون الذهاب للمدرسة أو الجامعة وذلك طبقاً لما تتطلبه ظروفه إن كان موظفاً أو تتعارض أوقات دراسته مع أوقات عمله أو كان مقعداً لا يتحرك إلا بصعوبة أو ما إلى ذلك.

أما عن تأهيل الشباب أنفسهم بأنفسهم فالباب مفتوح على مصراعيه من خلال شبكة المعلومات الدولية والتي يمكن لاي باحث أو دارس أو هاو أو راغب في التعلم أن ينهل منها ما يريده وما يفضله في شتى مناحي الحياة وذلك في بيته وخلال أوقات فراغه الأمر الذي يجعل حياة الشباب أكثر متعة ومعرفة وثقافة تحقق لهم المزيد من الرقي العلمي.

ويعتبر هذا التأهيل للشباب من بين سبل تحقيق أعلى قدر من الذكاء المكتسب من خلال التعامل مع الأجهزة الحديثة مثل الحاسب والموبايل وغيرها من مستحدثات العصر التي تجعل الشباب يعيش في نفس المستوى الثقافي مع أقرانه في جميع دول العالم وهذا هو الهدف من فكرة العولمة بمفهومها الناضج والسليم.

وأنني لأهيب بأبنائنا الطلاب وشباب هذا الوطن العريق أن يزيدوا من حصيلتهم في العلم المعرفة بأحدث ما في العالم من تقنيات مع الحرص على وضع هذه الاستفادة ضمن دائرة الشريعة الإسلامية الحنيفة.. وذلك بصرف أوقات فراغهم بالقراءة والاطلاع والبحث فيما يعود عليهم بالنفع والفائدة وما العالم اليوم إلا سباق في المعرفة فمن يعرف أكثر عاش حياة أفضل وأرقى.

ممارسات سلبية من يوقفها ؟!

يحيى محمد الكستبان

■ هناك العديد من الممارسات السلبية التي تحدث من بعض المواطنين أو من بعض المؤسسات في بلادنا وأصبحت حديث الناس والعجيب أن هذه الممارسات تحدث بصورة مستمرة دون أن تجد أحداً من هذه المؤسسات من يوقفها مثل:-

■ عند قيام أحد المواطنين بالخروج مع أفراد عائلته إلى إحدى الحدائق العامة يجد مجموعة من الأشخاص يقومون بمضايقته بأساليب غير أخلاقية تضطره لترك هذا المكان والبحث عن مكان آخر أكثر أمانا وراحة له وهنا نسأل: هل هناك جهة أمنية مختصة تضع حداً لمثل هذه الممارسات ولأمثال هؤلاء المستهترين؟!

?قيام البعض من المواطنين بإطلاق النار لغرض "النصح" من الجبل المطل على قرية وادي ظهر وفي الكثير من الأماكن السياحية مما يسبب إزعاجاً وخوفاً للعوائل والأطفال الذين خرجوا للنزهة وقضاء وقت جميل.

أين أمن العاصمة في مثل هذه المواقف؟

■ قيام بعض من المهووسين الذين يصطحبون المرافقين المسلحين لغرض المنظرة بترك مرافقيهم المدججين بالأسلحة النارية بفتح باب السيارة الخلفي وإرهاب عباد الله بأن لا يمشون خلف سيارة هذا المغرور وأن يتخذوا طريقاً آخر ولو كانوا في شارع عام متى نسمع عن إقرار قانون تنظيم حمل السلاح في المدن.

■ قيام البعض من المواطنين برمي مخلفات سياراتهم من مناديل ومأكولات وعصائر في الشارع العام بالرغم من مشاهدتهم للشارع نظيفاً ،يا هؤلاء كونوا قدوة أمام أولادكم وعلموهم النظافة.

أتمنى أن يتم فرض غرامة كبيرة لأمثال هؤلاء حتى لا تتكرر هذه التصرفات.

■ ترك بعض المساجد في حالتها المهملة بالرغم أن لها أوقافا عديدة تجعل القائمين عليها يهتمون بها ويجعلونها في أبهى حله لكن الإهمال هو سمات المشرفين على هذه المساجد ولنا في جامع قبة المهدي عباس خير مثال على ذلك الإهمال فالمياه انقطعت عنه لمدة قاربت السنة واصبح المصلون يتبرعون لشراء قيمة المياه وكذلك لا يتم تزويد الجامع إلا بالقليل من الطلبات الخاصة بالنظافة والباقي يتبرع به أهل الخير أنا أتساءل أين تذهب أوقاف هذا الجامع التي أوقفها المهدي عباس رحمة الله عليه فهي متعددة كما أن لنا في الجامع الكبير بصنعاء خير مثال على ذلك الإهمال الذي يواجهه هذا الجامع فالمفارش التي في مقدمة الجامع قد عفا عليها الزمن ولم تعد تليق بهذا الجامع والجدران أصبحت متسخة في بعض جوانب المسجد كما أن الحمامات الخلفية أكثر الحنفيات فيها مكسورة والنظافة شبه معدومة.

أنصح الاخوة في وزارة الأوقاف بزيارة مسجد الحسين بالقاهرة والمسجد الأموي بدمشق ليروا ويشاهدوا بأعينهم كيف يبذل القائمون على هذين المسجدين كل الرعاية والاهتمام وبدون أن يكون لهذين المسجدين أي أوقاف تذكر لكنها مساجد الله يجب علينا العناية بها.

■ الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو بعض الجهات الخدمية ذات الصلة بالمواطن ألا يمكن أن تعقد هذه الاجتماعات في الساعات الأخيرة من الدوام الرسمي أو في فترة بعد الظهر بدلاً من الاجتماعات التي تعرقل فيها معاملات عباد الله وتجعلهم ينظرون بأستياء لهذه الأساليب غير السليمة.

- تعيين كبار مسئولي بعض المؤسسات مدراء مكاتب لهم من الأشخاص سيئي السمعة والأخلاق ولا توجد لديهم أساليب للتعامل مع الموظفين والزوار والمراجعين بماذا نفسر هذا؟

- نزول البعض من المنتجات المحلية في بلادنا غير مطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية... وهنا أتساءل أين الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ووزارة الصحة في هذا الشأن هل نسمي هذا انفلاتاً في أخلاقيات مسئولي هذه المصانع أم استهتاراً بالمواطنين اليمنيين؟

قيادة الأطفال للسيارات وما تسببه من حوادث نتيجة التدليل الذي يواجهه هذا الطفل من والديه مما يؤدي إلى حوادث لا تحمد عقباها ,متى نعي خطورة ذلك وأين أنظمة وقوانين المرور وأين الإدارة العامة للمرور من هذا الموضوع؟

- قيادة السيارات في اليمن دفاع عن النفس ,هل هناك حل لهذه الفوضى.

- ثلثين وثلث" هذه العبارة نسمعها عندما يحدث حادث تصادم بين سيارتين وعندما يتجمع الفضوليون ويطرحون هذه الحل دونما اعتبار أن أحد سائقي هذه السارتين قد يكون مخطئاً بنسبة ٩٠٪ لكن الفضول هو سمة البعض. أين إدارة المرور في هذا الشأن.

تكرار الأخطاء اللغوية من بعض مقدمي ومقدمات نشرات الأخبار في فضائيتنا اليمنية والغريب أنه لا تخلو نشرة واحدة من هذه الأخطاء ومن نفس الأشخاص ,أين معهد خليفة للتأهيل أم أن الواسطة هي التأهيل.

- المشاريع الخدمية التي تتم بين الحين والآخر لمشاريع مجاري السيول والكهرباء والمياه يتم خلالها حفر الشوارع وتنفيذ المشاريع وردم الشارع بدون إسفلت وبصورة عشوائية وتركه إلى ما شاء الله دون إصلاح أين الرقابة أم أن البطون إذا ما أمتلأت سكت الفم عن الكلام؟

- السينما هل هناك سن محددة لدخولها خاصة ونحن نشاهد الأولاد يتركون مدارسهم ويتوجهون إليها لمشاهدة الأفلام خاصة العنيفة وما يترتب عليها بعد مشاهدتها من تقليد في الشوارع.

- بعض الحدائق ومدن الألعاب الخاصة تفرض رسوماً باهظة لدخول مرتادييها كما تمنع دخول المأكولات حتى طعام الرضع ,أين الرحمة بذوي الدخل المحدود يا هؤلاء.

- دخول بعض المنتجات الغذائية وخاصة أغذية الأطفال مجهولة الهوية تجعل الناس يتساءلون: أين الجهات المعنية في هذا الشأن؟